الأمم المتحدة AS

Distr.
GENERAL

A/51/678
S/1996/953
18 November 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الحادية والخمسون
البندان ٣٣ و ٣٥ من جدول الأعمال
الحالة في الشرق الأوسط
قضية فلسطين

مجلس الأمن
السنة الحادية والخمسون

# تقرير الأمين العام

١ - هذا التقرير مقدم عملا بقرار الجمعية العامة ٨٤/٥٠ دال المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ بشأن تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية.

٢ - وعملا بالطلب الوارد في الفقرة ٨ من ذلك القرار، وجه الأمين العام، في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٦، الرسالة التالية إلى رئيس مجلس الأمن:

"أتشرف بأن أشير إلى القرار ٨٤/٥٠ دال، الذي اتخذته الجمعية العامة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، في دورتها الخمسين، في إطار البند المعنون 'قضية فلسطين'.

"وتطلب الفقرة ٨ من القرار إلى الأمين العام أن يواصل جهوده مع الأطراف المعنية، وبالتشاور مع مجلس الأمن، من أجل تعزيز السلام في المنطقة، وأن يقدم تقارير مرحلية عن التطورات في هذه المسألة.

"ومن أجل الوفاء بمسؤولياتي المتعلقة بتقديم التقارير بموجب هذا القرار، أكون ممتنا لو تفضلتم بإحاطتي علما بآراء مجلس الأمن بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦."

٣ - وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، ورد الرد التالي من مجلس الأمن:

"إن أعضاء مجلس الأمن يساورهم قلق بالغ إزاء التطورات والمصادمات التي وقعت في الآونة الأخيرة وأسفرت عن سقوط قتلى وجرحى في القدس ومناطق رام الله وبيت لحم ونابلس وقطاع غزة.

"ويشدد أعضاء المجلس على ضرورة مضي الأطراف المعنية في التفاوض والوفاء بالتزاماتهم بموجب الاتفاقات التي تم التوصل إليها. ولا يزال أعضاء مجلس الأمن مصممين على توفير المساندة المطلوبة لعملية السلام في الشرق الأوسط، مانحين التأييد الكامل للاتفاقات التي تم التوصل إليها فضلا عن تنفيذ تلك الاتفاقات كل في حينه".

٤ - وفي مذكرة شفوية مؤرخة ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٦ موجهة إلى الأطراف المعنية، طلب الأمين العام الإحاطة بمواقف حكومات مصر، وإسرائيل، والأردن، ولبنان، والجمهورية العربية السورية، فضلا عن منظمة التحرير الفلسطينية، بشأن أية خطوات اتخذتها لتنفيذ أحكام القرار ذات الصلة. وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، كانت قد وردت الردود التالية:

مذكرة شفوية مؤرخة ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين العام من المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة:

"يود المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة نقل موقف القيادة الفلسطينية لمنظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية في هذا الشأن.

"جرى اتخاذ القرار ٨٤/٥٠ دال في الجمعية العامة بأغلبية ساحقة (١٤٣-٣-٣)، مما يعبر عن الاقتناع الشديد للمجتمع الدولي فيما يتعلق بمضمون القرار. ويستذكر القرار عدة مبادئ للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وهو يوفر التأييد لعملية السلام وقيام الأمم المتحدة بدور أنشط وأوسع نطاقا في هذه العملية. كما أنه يوفر الأساس للتسوية العادلة لقضية فلسطين، جوهر النزاع العربي - الإسرائيلي، بانتهاء العملية. وعلى هذا النحو، ينبغي أن يكون القرار بمثابة أساس مقبول لجميع الأطراف للاستمرار في معالجة هذه القضايا الهامة.

"وفي الفقرة ٢ من القرار ٨٤/٥٠ دال، أعربت الجمعية العامة مرة أخرى عن تأييدها الكامل لعملية السلام الجارية، التي بدأت في مدريد، ولإعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت، وكذلك اتفاقات التنفيذ اللاحقة، وأعربت عن الأمل في أن تفضي تلك العملية إلى إقرار سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط.

"ومنذ اتخاذ ذلك القرار، حدثت بعض التطورات الإيجابية الأخرى على المسار الفلسطيني - الإسرائيلي لعملية السلام، وبخاصة إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي من المدن الرئيسية في الضفة الغربية، عدا الخليل، وإجراء الانتخابات العامة الفلسطينية لرئيس السلطة الوطنية الفلسطينية والمجلس التشريعي الفلسطيني. ولسوء الحظ، تبعت ذلك عدة تطورات سلبية، بما في ذلك اغتيال اسحق رابين، رئيس الوزراء الإسرائيلي، ووقوع هجمات مفجعة بالقنابل ضد مدنيين

إسرائيليين، وفرض حصار إسرائيلي مستمر تقريبا على الأرض الفلسطينية وإرجاء عملية إعادة الانتشار من الخليل.

"ومنذ أن تولى نتنياهو، رئيس وزراء الحكومة الإسرائيلية الجديدة، مهام منصبه، حدث مزيد من التدهور في الحالة على أرض الواقع وفي مركز عملية السلام على حد سواء. وقد اتخذت الحكومة الإسرائيلية مبادئ توجيهية مناقضة لنص وروح الاتفاقين الملزمين الموقعين مع منظمة التحرير الفلسطينية، وهما إعلان المبادئ لعام ١٩٩٣ والاتفاق المؤقت بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة لعام ١٩٩٥. وكان من الجلي أن الحكومة الإسرائيلية لن تتقيد بالجداول الزمنية المتفق عليها وأنها تصر على الانتهاكات الخطيرة للاتفاقات، مثل استمرار محاصرة الأرض الفلسطينية والتأخيرات المتعمدة في إعادة نشر القوات من الخليل، وكذلك المحاولات المستمرة لخلق حقائق جديدة فيما يتعلق بالقدس الشرقية المحتلة. كما استأنفت الحكومة الأنشطة الاستيطانية الاستعمارية في الأرض المحتلة، الأمر الذي ينتهك اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ويمكن أن يقوض عملية السلام بأسرها.

"وبالإضافة إلى ما ذكر أعلاه، قامت الحكومة الإسرائيلية، في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، بفتح مدخل لنفق بجوار المسجد الأقصى في القدس الشرقية المحتلة، مما أدى إلى وقوع أحداث مفجعة أسفرت عن سقوط عدد كبير من القتلى والجرحى بين المدنيين الفلسطينيين، بما في ذلك أكثر من ٥٠ قتيلا وما يزيد عن ١ ٠٠٠ جريح، بأيدي الجيش الإسرائيلي والشرطة الإسرائيلية. كما وقعت مصادمات بين الشرطة الفلسطينية والجيش الإسرائيلي. ولا تزال الحالة متوترة وخطيرة للغاية في هذه المرحلة.

"وفي الفقرة السابعة من ديباجة القرار ٨٤/٥٠ دال، أكدت الجمعية العامة عدم مشروعية المستوطنات الإسرائيلية في الأرض المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وعدم مشروعية الإجراءات الإسرائيلية التي تستهدف تغيير مركز القدس. ويكتسب هذا الموقف أهمية متزايدة في ضوء استئناف الأخذ بالنزعة الاستعمارية للمستوطنين الإسرائيليين. كذلك، شددت الجمعية، في الفقرتين ٤ و ٥، على ضرورة إعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وبالدرجة الأولى الحق في تقرير المصير، وانسحاب إسرائيل من الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وشددت أيضا على ضرورة حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفقا لقرارها ١٩٤ (د - ٣) المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨.

"ويرى الجانب الفلسطيني أن الفقرتين ٤ و ٥ على جانب كبير من الأهمية ويعتقد بقوة أن المجتمع الدولي، ممثلا في الجمعية العامة، ينبغي أن يتمسك دائما بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي، والقانون الإنساني الدولي وسريان مفعول قرارات مجلس الأمن. وعلى هذا النحو،

يتعين على الجمعية العامة أن تتمسك بموقفها فيما يتعلق بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وينبغي أن تتمسك بموقفها فيما يتعلق بعناصر التسوية النهائية (قضايا الوضع النهائي)، حيث قامت إسرائيل بالفعل بخلق حالات أمر واقع غير قانونية، لحين إجراء مفاوضات بشأن تلك القضايا واختتامها في المرحلة الثانية لعملية السلام وتحقيق التسوية النهائية بالفعل.

"وفي الفقرة ٧ من القرار، أكدت الجمعية العامة أهمية قيام الأمم المتحدة بدور أنشط وأوسع نطاقا في عملية السلام الجارية وفي تنفيذ إعلان المبادئ. ويرحب الجانب الفلسطيني بالتقدم المحرز في هذا الصدد، ولا سيما في ميادين تقديم المساعدة الاقتصادية والاجتماعية وغيرها للشعب الفلسطيني. ويرحب بوجه خاص بعمل منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة في مجال تنسيق المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة والمساعدة الدولية للشعب الفلسطيني. كما يرحب بنقل مقر وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) إلى مدينة غزة ويؤكد الحاجة إلى استمرار الأعمال القيِّمة والهامة التي تضطلع بها الأونروا في ميادين العمل الأخرى خارج الأرض الفلسطينية المحتلة واستمرار جميع المكاتب الميدانية، بما في ذلك المكتب الميداني في القدس. ولسوء الحظ، لم تشترك الأمم المتحدة في رصد الانتخابات الفلسطينية كما هو مطلوب في الفقرة ٧.

"ويعرب الجانب الفلسطيني عن أمله في أن تشارك الأمم المتحدة في إبقاء عملية السلام حية وفي المساعدة على إحراز تقدم جدي في العملية. كما أن اشتراك مجلس الأمن سيكون عاملا بالغ الأهمية لصالح عملية السلام.

"وفي الواقع، أسهم مجلس الأمن بالفعل في إنقاذ عملية السلام بالاستجابة إلى الأحداث التي وقعت في الآونة الأقرب عهدا في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس، باتخاذ القرار ١٠٧٣ (١٩٩٦) في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. ونعيد إلى الأذهان أن المجلس قد أسهم إيجابيا بصورة مماثلة بالفعل بعد المذبحة التي وقعت في الحرم الإبراهيمي في الخليل باتخاذ القرار ٩٠٤ (١٩٩٤).

"ويود الجانب الفلسطيني أن يؤكد، كما فعل في السنوات السابقة، طلب الجمعية العامة في القرار ٨٤/٥٠ دال إلى الأمين العام أن يواصل جهوده مع الأطراف المعنية، وبالتشاور مع مجلس الأمن، من أجل تعزيز السلام في المنطقة وأن يقدم تقارير مرحلية عن التطورات في هذه المسألة.

"وفي الختام، يرى الجانب الفلسطيني أنه لكي تتحقق تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية من خلال استمرار نجاح عملية السلام الحالية في الشرق الأوسط، من الضروري احترام الأساس الذي قامت عليه العملية، وهو مبدأ إعادة الأرض مقابل السلام وتنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). ومن الأهمية بنفس القدر امتثال الأطراف للاتفاقات التي تم التوصل

إليها وتنفيذ تلك الاتفاقات بنية حسنة ودون إبطاء. وتقع على المجتمع الدولي، ولا سيما المشاركون في رعاية عملية السلام، مسؤولية كبيرة في هذا الصدد."

مذكـــرة شفويـــة مؤرخـــة ٣٠ أيلـــول/سبتمبر ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين العام من المندوب الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة

"إن اعتماد هذا القرار في الجمعية العامة بأغلبية ساحقة يشكل دليلا على التزام المجتمع الدولي التزاما قويا بمحتوياته. فقد تضمن القرار عدة مبادئ هامة لعملية الشرق الأوسط، تتمثل في إشارته إلى مؤتمر مدريد وإعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت، وكذلك قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادئ القانون الدولي. وتؤيد مصر هذه المبادئ تأييدا تاما وتعمل بلا كلل على تقريب الأطراف المعنية نحو تحقيق تسوية نهائية لقضية فلسطين.

"وقد قامت، حتى الآن، الحكومة الجديدة التي تولت مقاليد الحكم في إسرائيل في أيار/مايو ١٩٩٦، بانتهاج وتنفيذ سياسات تتعارض بوضوح مع نص وروح المبادئ المذكورة أعلاه، ومن قبيل ذلك:

(أ) تأخير تنفيذ انسحاب القوات المتفق عليه وإعادة نشرها من الخليج والمنطقتين باء وجيم حسبما حدده الاتفاق المؤرخ تموز/يوليه ١٩٩٥؛

(ب) محاولة إرساء حقائق جديدة من شأنها تغيير الحالة على أرض الواقع في القدس الشرقية المحتلة؛

(ج) استئناف الأنشطة الاستيطانية في الأراضي المحتلة؛

(د) التأخير في إجراء مفاوضات بشأن قضايا التسوية النهائية (قضايا الوضع النهائي)

"وقد قدمت وعود كثيرة بشأن التزام الحكومة الإسرائيلية بمبادئ السلام، على النحو المذكور في القرار ٨٤/٥٠ دال، إلا أن المجتمع الدولي بأسره شهد جمودا كاملا في مفاوضات السلام، فضلا عن انتهاج تلك الحكومة وتنفيذها لسياسات يمكن أن تقوض عملية السلام بأسرها.

"وتعارض مصر هذه السياسات وتود أن تعرب عن بالغ قلقها إزاء مستقبل عملية السلام في الشرق الأوسط. وينبغي لحكومة إسرائيل أن تحترم بالكامل الاتفاقات التي تم التوصل إليها وأن تنفذها على الفور لتضييق شقة عدم الثقة القائمة وإعادة انطلاق عملية السلام.

"ويؤكد القرار ٨٤/٥٠ دال (الفقرة ٧) أهمية قيام الأمم المتحدة بدور أوسع نطاقا في عملية السلام. وترحب مصر بأي تقدم يحرز في هذا الصدد، وبخاصة في الميادين الاجتماعية - الاقتصادية فضلا عن أي مساعدة إلى الشعب الفلسطيني. وينبغي تعزيز دور الأونروا الذي لا غنى عنه في مساعدة الشعب الفلسطيني وينبغي أن تكون تحت تصرف الوكالة موارد مالية كافية لأداء هذا الدور."

## ملاحظات

٥ - خلال السنة الماضية، اعترضت عملية السلام في الشرق الأوسط سلسلة من الأحداث المفجعة، والحاجة الملحة لترجمة الاتفاقات الموقعة إلى سلام وأمن للجميع والحاجة إلى إيجاد حلول للقضايا المعلقة تكون مقبولة للأطراف المعنية.

٦ - ووفقا للاتفاق المؤقت المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، جرى سحب القوات الإسرائيلية من المدن الرئيسية في الضفة الغربية، عدا الخليل، مما مهد الطريق أمام إجراء أول انتخابات عامة فلسطينية في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. وبدأت رسميا المفاوضات المتعلقة بالوضع الدائم في أيار/مايو ١٩٩٦، مما أحيا الأمل في أنه ستتبعها في وقت قريب نتائج ملموسة. بيد أن هذه التطورات المبشرة بالخير تعرضت للخطر بسبب حدوث سلسلة من أعمال العنف في إسرائيل، ومن قبيل ذلك الهجمات التي شنها المتطرفون بالقنابل في شباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٩٦. وكان لأعمال العنف هذه أثر سلبي على محادثات السلام، في الوقت الذي أدى فيه الإغلاق الطويل الأمد للأراضي المحتلة الذي فرضته إسرائيل لمنع وقوع هجمات إرهابية أخرى إلى إلحاق أضرار شديدة بالاقتصاد الفلسطيني وأدى إلى ارتفاع مستوى البطالة.

٧ - وسبب عدم إحراز تقدم في عملية السلام في النصف الثاني من هذا العام شعورا بالاحباط وخيبة الأمل. وأدى هذا بدوره، لشدة أسف الأمين العام وقلقه البالغ، إلى وقوع الأحداث المفجعة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ في القدس، والضفة الغربية وقطاع غزة، الأمر الذي هدد بتقويض عملية التفاوض وأوجد أزمة ثقة بين طرفيها، أي الاسرائيليين والفلسطينيين. وفي مواجهة تلك الأحداث، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٠٧٣ (١٩٩٦) المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.

٨ - وبعد مرور بضعة أيام، في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، اتخذ رئيس وزراء إسرائيل ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية القرار المطمئن باستئناف المفاوضات بهدف حل القضايا المعلقة وتنفيذ إعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت (A/48/486-S/26560، المرفق).

٩ - وكان من المتوقع من بداية عملية التفاوض أن الطريق إلى السلام لن يكون سهلا. بيد أن البديل الوحيد لتلك العملية هو العودة إلى عدم الاستقرار، والعنف المستوطن، والتوترات الإقليمية والاحتمالات الاقتصادية المزعزعة. وهذا يفرض على جميع المشتركين في محادثات السلام واجب الإصغاء لصوت العقل وإبداء التصميم والمرونة اللازمين لإجراء المفاوضات جديا، وفقا للمبادئ المتفق عليها في مؤتمر مدريد للسلام لعام ١٩٩١ والاتفاقات الأخرى التي تم التوصل إليها بالفعل، إلى أن يتم التوصل إلى تسوية دائمة على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). وبالإضافة إلى ذلك، من الواضح أنه لكي تؤتي عملية السلام في الشرق الأوسط نتائج شاملة ودائمة بحق، لا بد أيضا من إحراز تقدم على مساري المفاوضات الإسرائيلية - السورية والإسرائيلية - اللبنانية.

١٠ - وستواصل الأمم المتحدة، من جانبها، دعم عملية السلام والاستجابة بطريقة متكاملة للاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها للسكان في الضفة الغربية وغزة. أما النهج المنسق لتوصيل المساعدة إلى الفلسطينيين الذي نفذه السيد ترجي رود لارسن، منسق الأمم المتحدة الخاص في ذلك الوقت، فقد ثبت أنه فعال، ولا سيما في أوقات الأزمة. وأدى نقل مقر وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين من فيينا إلى مدينة غزة إلى تحقيق صلة أوثق بين الوكالة واللاجئين الفلسطينيين وساعد على خلق وظائف إضافيـــة في غزة. بيد أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية وغزة لا تزال مفزعة والأمل معقود على إيجاد طرق لتحسينها في المستقبل القريب، بما في ذلك بزيادة تخفيف الإغلاق ورفعه في النهاية.

١١ - وعقب رحيل السيد لارسن، الذي عاد إلى النرويج في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ للانضمام إلى الحكومة الجديدة هناك، طلب الأمين العام إلى السيد بيتر هانسن، المفوض العام للأونروا، أن يتولى مؤقتا مهام منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة. ويود الأمين العام أن يعرب عن شكره للسيد لارسن على ما قام به من عمل جليل في خدمة الأمم المتحدة والأطراف.

- - - - -